تاريخ الارسال:2018/03/25 تاريخ النشر : جانفي 2019

أثر الاضطرابات ذات الاساس العرقي على الأمن القومي الاسرائيلي

أ. عصبي حليمة السعدية
جامعة الجلفة

الملخص باللغة العربية : تعتبر الهجرة اداة اساسية في نشأة اسرائيل وفي استمرارها لأنها الآلية التي من خلالا تشكل الشعب الإسرائيلي، لكن رغم نجاح اسرائيل في تجسيد الدولة انطلاقا من آلية الهجرة في صياغ ديني ممتزج مع عامل القوة . إلا انها طرحت العديد من التناقضات المجتمعية الداخلية لاسيما ما تعلق منها باختلاف الثقافات والعادات واللغة ودرجة التدين للفئات المهاجرة الى اسرائيل ،وانعكاس ذلك الاختلاف على أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتحوله الى قوة ضغط على الحكومة في شكل صراعات داخلية بحاجة الى اليات دمج تجعلها تنصهر في بوتقة الدولة اليهودية ، خاصة ان هذا الاندماج يرتبط بالأمن القومي الاسرائيلي من حيث الوجود و الاستمرار .

الكلمات المفتاحية :الامن القومي ،الهجرة ، الدمج

Abstract

Immigration is considered as an essential issue in the formation of Israel and its ongoing for it is the mechanism through which Israeli people have been constituted. However, in spite of Israel success in the embodiment of its state out of the mechanism of immigration in a religious drafting combined with the power factor, it has raised many internal societal contradictions to the community that makes up this country mainly those linked with different cultures, languages, customs....

The religiosity extent of the migrant groups to Israel is reflected on its economical, political and social conditions as well as its transformation into a force of pressure on the government in the form of internal conflicts. For this, it needs integration mechanisms to fuse into a national Israeli cooperation especially since this integration is linked with Israel's national security in terms of existence and continuity.

Keywords : immigration- integration - national security.

يلعب الامن دورا محوريا في المفهوم الاسرائيلي لارتباطه بإشكالية الوجود والاستمرار لذلك عملت اسرائيل على وضع الخطط والاستراتيجيات التي من خلالها تقدم مصوغات لإثبات الوجود، ثم ايجاد الاليات السياسية و القانونية للمحافظة عليه . لكن الوضع الوجودي لإسرائيل من حيث طريقة النشأة في المحيط الدولي العربي الرافض لها جعلها تدرك ان امنها امر في غاية التعقيد ،لان صراعها مع محيطها صراع ازلي يحكمه التاريخ والجغرافيا، لهذا عملت على تبني عقيدة عسكرية لمحاربة كل تهديد خارجي ومحاولة القضاء عليه ، رغم ذلك ظهرت على المستوى الداخلي تهديدات امنية لاسيما المتعلق منها بالتركيبة المجتمعية الاسرائيلية ومدى تجانس اوضاعها ،وهذا النوع من التهديدات لا يمكن للقوه العسكرية ان تكون حلا له لاسيما ان الهجرة ظلت آلية رئيسية في تحقيق النمو السكاني الاسرائيلي رغم ما تحمله من تناقضات فكرية و معيشية بين الفئات المستقدمة .

من خلال هذا الطرح سنحاول في هذه الورقة معالجة جزئية تتعلق بما قد يخلقه هذا التركيب للمجتمع الاسرائيلي من تهديد للاستقرار وخلق هاجس الاضطراب او الانقسام الداخلي خاصة اذا ناقشنا القضية من زاويتين تتعلق الاولى بأهمية الهجرة والاستيطان في قيام الدولة واستمرارها ،وتتعلق الثانية بين حجم الامتيازات التي تقدم لجلب المهاجرين وتوطينهم وبين حجم الدمج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي قد توفره الحكومة لهم .

وعلى هذا الاساس سنحاول مناقشة الاشكالية المتعلقة بمدى تأثير اختلاف العرقيات المكونه لإسرائيل من حيث تركيبها الثقافي والحضاري وكذا اختلاف اوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل اسرائيل على امنها القومي ؟ وكفرضية تجيب على هذه الاشكالية نقترح ان العرقيات المهمشة تشكل قوة ضغط كبيرة على الحكومة الاسرائيلية .

و لاختبار مدى صحتها نقترح مناقشة المحاور التالية :

- الامن في المفهوم الاسرائيلي .
- تركيبة المجتمع الاسرائيلية
- الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعرقيات في اسرائيل وأسباب اختلافها
- آليات الحكومة الاسرائيلية لمواجهة هذه الاختلالات .
- مستقبل الامن القومي الاسرائيلي في ظل عدم التجانس الداخلي .

يعتبر موضوع الامن من اكثر المفاهيم التي لم يتم ضبطها الى حد الان ربما بسبب طبيعتها المتغيرة او الاختلاف حول تحديد هذا المفهوم وعدم الاتفاق على التهديدات التي قد تمسه، بالإضافة الى اختلاف التفكير حول الاليات الكفيلة بحمايته، ويعتبر هذا المفهوم من المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ،لذلك تعمل الدول على المحافظة عليه كل في موقعها في اطار ما يسمى الامن القومي الذي انتقل فيما بعد الى امن اقليمي ،امن دولي وفي كل مستوى تتفاعل جملة من التهديدات التي تقترب او تبتعد من هذا المفهوم حسب تقديرات الدول لمصالحها .إلا ان الامن القومي في مجمله يعني استخدام الدول لقوتها وكل وسائلها من اجل الحفاظ على بقاء و استمرار مصالحها .اما في الطرح الاسرائيلي فان الامن يعني البقاء اذ يعرف قاموس دان بن اموتس و نتيفا بن يهودا للمصطلحات العبرية الدارجة مصطلح بطحونيزم اي الامن بالعبرية انه المدرسة التي تقيم او تختبر كل موضوع بموجب مساهمته في امن الدولة .[1] سواءا من الناحية الداخلية او الخارجية لذلك فان الامن الاسرائيلي تمثل في الترعة الامنية التي تحولت الى ثقافة سائدة يفسر في ظلها كل تهديد و لو جزئي على انه تهديد للأمن القومي الاسرائيلي الذي يجد تميزه من خلال مركزيته وتداخله مع كل الابعاد الديمغرافية

والاقتصادية والجيوسياسية ليصح مفهومه يتعدى حدود حماية الامن القومي بالمفهوم السابق الى حماية مصالحها اينما كانت من التهديدات التي ترسم على المرأة العاكسة لهذا الامن.

لكنها تدرك ان تحقيقه غاية في التعقيد و الصعوبة لاسيما الامن المطلق الذي تبحث عنه في ظل بيئة تحتم عليها تشاركية هذا الامن على غرار تشارك الارض خاصة ان صراعها مع محيطها صراع دائم ،وربما ان تعاظم مفهوم الامن في الفكر الاسرائيلي ير جع اولا الى العقلية الاسرائيلية التي تشكلت داخل الدائرة الدينية والناتجة عن فكرة الاضطهاد التي عاشها الشعب اليهودي ووضعية الجيتو بالإضافة الى الوضعية التي نشأت بها اسرائيل و جعلتها مرفوضة من جيرانها[2] ولتحقيق الامن اعتمدت اسرائيل على عدة ركائز تأسيسية منها :

اولا : الاعتماد على دعم فكرة انشاء الدولة بالدعامة الدينية لخلق قومية يهودية و بفكرة القوة كشرط اساسي لتحقيق الامن .

ثانيا :الاعتماد على الهجرة باستعمال اساليب الاغراء او الضغط.

ثالثا : سلب الارض من اصحابها والاستيطان بها مع اجازة كل الوسائل التي تحقق ذلك الشرعية و غير الشرعية .

فبالنسبة للمرجعية الدينية فان صبغ المشروع الصهيوني بهذه الصبغة من شانه ان يحقق المشروع الصهيوني على ارض الواقع على الرغم من ان الحركة الصهيونية كحركة سياسية لم تلد من الديانة اليهودية بل ارتبطت بالقومية الاروبية .[3] لكنها وظفت الدين لخدمة اهدافها، لذلك اعتمدت في البداية على النصوص التوراتية والاساطير المتعلقة بها وأصبح الدين فيما بعد ليس اداة لتحقيق الاجماع القومي بقدرما اصبح اداة لتنفيذ المخططات لاسيما الامنية منها[4]. فكل النصوص التوراتية تبيح الاستيلاء و السيطرة والتملك بدون احقية ومن جملة ما حملته هذه النصوص:

- الحق التاريخي لليهود في فلسطين من خلال اضفاء البعد القيمي على بعض الرموز الهلوكوست ، حائط المبكى ، ارض الميعاد .
- كل الوسائل مباحة لتجسيد هذا الحق .
- الاستيلاء اهم وسيلة مما يطرح المسألة الامنية مع الفلسطينين و الدول العربية .
- نقاء الجنس اليهودي و تميزه عن الاجناس الاخرى .
- فكرة الخلاص وتجسيدها من قبل الحركة الصهيونية .

وبذلك تجسدت الدعامة الدينية في تصريحات المسؤولين الصهاينة كجولدا مائير بقولها " ان اسرائيل وجدت تنفيذا لوعد الرب وبهذا لايصح ان نسأله ايضاحا عن شرعية ذلك الوجود" [5]كما تجسد الطابع الديني في شكل مؤسسات تغلغلت داخل المجتمع وأصبحت تمارس وظيفة ليس في القضايا الدينية فحسب بل حتى القضايا السياسية مثل مجلس الحاخامات ، وزارة الاديان والتي كان لها امتداد داخل المؤسسة العسكرية في اطار الحرص على التربية الدينية للجيش من خلال حثه على القتال و تشجيع الاستيطان وإيجاد مبررات دينية لإعماله غير الشرعية .[6]

وما يؤكد اكثر حاجة اسرائيل للأمن في الفكر الديني هو الجدران التي تعود اليهود على القبع داخلها وحول مساكنهم مثل خط بارليف بعد حرب الايام الستة ،ثم الجدار العازل في عهد شارون في قلب الضفة الغربية .بالإضافة الى فكرة البحث عن الارض قبل الشعب وهي في حد ذاتها فكرة تؤجج وتطرح بقوة فكرة الامن خاصة ان الارض ليست لها

وليست فارغة قبلها لكن رغم ذلك يعتبر الصهاينة احقيتهم بها اذ يقول بن غوريون" ان الدولة الصهيونية اقيمت في جزء صغير من ارض اسرائيل [7].

لذلك كانت بحاجة الى الاعتماد على القوة لتحقيق هذا الوجود و ليست اي قوة بل قوة تضمن الاستمرارية لاعتماد البقاء عليها و هو ما جعلها تسبق نشأة الدولة بإنشاء منظمات سرية ذات طابع عسكري هدفها اخلاء الارض من اصحابها بالقوة . حيث ان اول مستعمرة اسرائيلية على ارض فلسطين 1887 زخروف يعقوب و زمارين رحبوت تباح تكفا انشأت منظمات عسكرية لحمايتها في الليل[8] على غرار الهاغناه ، الارغون، البلماح شيترون ، والتي في النهاية شكلت نواة الجيش الصهيوني في 1948 بعد اصدر بن غوريون بصفته وزيرا للدفاع امرا بإدماج كل التنظيمات السابقة تحت مايسمى شاحال اي جيش الدفاع الاسرائيلي [9] وقد كان لبريطانيا و الدول الأروبية عموما دور كبير في تنظيم و تدريب وتسليح هذه المنظمات وقد ظهر منطق القوة من خلال :

- التهديد باستخدام القوة .
- خلق الذرائع وإيجاد مبررات لاستعمالها .
- الاعتماد على الدعم الخارجي في تطوير هياكلها و انظمتها التسلحية .
- سباق التسلح الذي تقوده المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بالمنطقة .
- تملصها من الامضاء على المعاهدات الدولية التي تمنع استخدام اسلحة معينة .
- الضغط الدولي الذي تمارسه لتعديل دائم لميزان القوة لصالحها .
- استخدام المنهج الهجومي الوقائي في حروبها للحفاظ على رقعتها الجغرافية التي استولت عليها او تزيد في توسعتها .

وارتبطت فكرة القوة بفكرة الحدود المائعة اوالهلامية فقد عملت الحركة الصهيونية على جعل حدود اسرائيل حدودا هلامية مطاطية، فالتعريف الجغرافي الدقيق لدولة اسرائيل مازال موضع خلاف ، إلا ان الفكرة التي يستند عليها في اقامة الحدود هي الامن فمتى تحقق امن اسرائيل في مختلف المجالات الامنية والاستراتيجية كانت تلك حدود اسرائيل .كما ان مراعاة المنطق في دولة اسطورية المنشأ كما نشأت اسرائيل يجعلنا لانستغرب ذلك كون ان القوة هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من تحقيق مشروعها المفروض دون اي وسيلة سياسية اخرى كالتفاوض والتي تعني التنازل ،علما ان التنازل ولو كان بسيطا جدا لن يسمح بقيام هذا المشروع نظرا لعدم شرعيته من كل النواحي وهو مايؤكده جابونسكي " ان الحركة الصهيونية قادرة على تحقيق اهدافها بأكملها عن طريق الحسم العسكري وليس بالطرق السياسية التي ستتطلب منها المساومة على اهدافها [10]

وبالتالي فان طبيعة الوسائل التي حققت هذا المشروع تتصف بالطابع الهجومي وليس الدفاعي ،وهو ما إنعكس على سياستها الامنية فيما بعد .كما ان عدم ثقة اسرائيل في قدرة الوسائل الذاتية في الحفاظ على امنها اوربما حتى في البداية في تحقيق مشروعها جعلها تجعل من فكرة الدعم الخارجي فكرة يتمحور حولها امنها خوفا من المحيط العربي الرافض لوجودها، سواءا من حيث التحول في ميزان القوة لصالحه او رغبة جماعية باعتبار فلسطين قضية قومية عربية لابد من استرجاعها . يقول بن غوريون "ان تحصل اسرائيل بشكل دائم على دعم قوة عظمى واحدة على الاقل ،اذ ان دولة صغيرة الحجم كإسرائيل تمتلك مصادر محدودة جدا لا تريد ان تجد نفسها معزولة عن المجتمع الدولي في حالة الحرب ،وان

حماية المصالح الامنية القومية لإسرائيل تستلزم الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من قوة عظمى كالولايات المتحدة الامريكية[11].

وبذلك فان الدعم هنا قد يتخطى الدعم السياسي والعسكري الى دعم اقتصادي بالأساس على الرغم من ان الفصل بين هذه الاطر امر في غاية الصعوبة، لكن ما يؤكد لنا اهمية الفصل بينهما هو الرفض العربي المحيط لهذه الدولة وربما حتى الدول الاسلامية الغيرعربية مما يجعلنا نؤكد على اعتماد اقتصادها على الدعم الخارجي يقول الوف هارابن الباحث في معهد فان لير بالقدس "ان اسرائيل ليست دولة مستقلة من الناحية الاقتصادية بل مرتبطة ارتباطا متزايدا بالمساعدات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة الامريكية التي تصل الى معدل 2000 دولار سنويا لكل اسرة اسرائيلية مؤلفة من 4 افراد"[12].

ان الدعامة الثانية للأمن بالمفهوم الاسرائيلي هي الدعامة المتعلقة بأرض الاحتلال وكيفية السيطرة عليها والتي لها علاقة بالبعد الديني وكذا بالبعد السياسي، حيث ان ربط فكرة الارض بوعد الرب يؤكد العلاقة بين جغرافية الدولة والفلسفة الدينية وفي هذا الاطار ظهرت العديد من النصوص التوراتية التي كلها تشترك في شرعية الامتلاك.لذلك استباحت الحركة الصهيونية الارض من خلال الاستناد الى المرجعية الدينية للتوراة في العديد من النصوص منها " لنسلك اعطي هذه الارض " [13] والأرض المقصودة هنا ارض كنعان التي توجد في الشرق الادنى القديم وتضم كل من الاردن وفلسطين ،سوريا، لبنان والتي انشأ عليها الكنعانيون مستعمرة من القرن 7 ق م الى 4 ق م .كما استندت على الدين في عدم وضع حدود واضحة لهذه الارض "كل مكان تدوسه بطون اقدامكم يكون لكم "[14]. فالطبيعة الهلامية المطاطية في التعريف الجغرافي لأرض الميعاد او الارض التي وعد بها الرب كان بهدف خدمة الاستراتيجية الصهيونية التوسعية التي لا تعترف بحقوق الاخرين.

على ان هنالك العديد ممن يفندون ما جاءت به هذه النصوص الدينية للتوراة لاسيما كتاب الاساطير الاسرائيلية للمؤلف غارودي حيث اشار الى انها غير صحيحة ،فحسبه الاله صاحب الوعد ليس "يهوه " اله اليهود الذي تقول به النصوص التوراتية بل الاله "ايل "الكنعاني كما ان اسرائيل بهذا الجانب اعتمدت حسبه على فكرة الغاء الزمان والمكان لغير اليهود،لان الخاصية التي تتميز بها فكرة الجغرافيا في الطرح الاسرائيلي قامت على ارض بلا شعب لشعب بلا ارض .لكن على الارجح فان المرجعية الدينية للحركة الصهيونية في تأسيس الجغرافيا يمكن رصدها في ثلاث محاور الاولى تعطي احقية الامتلاك ضمن وعد الرب ،والثانية تتكلم من الحدود على الرغم من اختلافها وتضاربها لكنها تشترك في طبيعة الحدود المتحركة مع الزمن و ثالثها يتكلم عن شرعية الامتلاك لارتباطها بفكرة الوجود. لكن في خصم هذه النصوص لا توجد اشارة الى السكان الاصليين للأرض او حتى مصيرهم مما يدل على مفهوم القوة في امتلاك الجغرافيا بالاستناد الى العامل الديني وهو ما يؤكد فكرة اختصارالتاريخ على اليهود فقط والتي اشرت اليها فما سبق والتي تكلم عنها المفكر غارودي.

لقد رافق هذا التأسيس الديني تأسيس سياسي اذ يقول موشي ديان " اذا كنا نملك التوراة ونعتبر انفسنا شعب التوراة ،فمن الواجب علينا ان نملك جميع الاراضي المنصوص عليها في التوراة " [15] وهو ما تجسد من خلال ضغط الحركة الصهيونية على كل من المانيا و فرنسا وبريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية ،بالحصول على وعد سياسي لتجسيد وعد الرب و بذلك جاء وعد بالفور كبداية لتجسيد المشروع الصهيوني على ارض الواقع.وربما ما يكشف حقيقة الاساس الديني الهش المستخدم كذريعة هو وجود وعود اخرى على اراضي اخرى كأوغندا قبل اقتراح فلسطين .

ومن خلال هذه الوعود سواءا الدينية او السياسية استطاعت الحركة الصهيونية الاستيلاء على اراضي ذات مساحات كبيرة وسلبها من اصحابها سواءا قبل قيام دولة اسرائيل او بعدها على يد المؤسسات اليهودية لاسيما الصندوق القومي لليهود، اذ تمكنت من امتلاك 1425000 دونم حتى صدور قرار التقسيم عام 1947. [16]وبذلك أنشأت اسرائيل على مساحة 22920000 دونم منها 425 دونم مساحات مائية [17] كما سنت مجموعة قوانين حتى تتمكن من نقل ملكية الارض العربية الى الصندوق اليهودي كمؤسسة تشرف على ذلك منها قانون امتلاك أراضي الغائبين عام 1950 قانون التقادم 1957 قانون استملاك الاراضي 1952 قانون تملك الارض من اجل المنفعة العامة، قوانين الاراضي البور،قانون المناطق الامنية المغلقة[17] حتى تمتلك المزيد من الاراضي وتوسع رقعتها الجغرافية بالإضافة الى ماحازت عليه من حروبها بالاستحواذ على الضفة والجولان وغزة قبل الانسحاب.

ويمكن القول ان العامل الجغرافي ظل احد الاشكالات الامنية لإسرائيل كون عدم الاحقية به نتيجة الاستيلاء على اراضي الغير بالإضافة الى طبيعته الغامضة وغير ظاهرة الحيز. وقد ارتبط العامل الجغرافي بالعامل السكاني الذي كان للدعامة الدينية دورفي تأسيسه ايضا وارتبطت الجغرافيا بالكم البشري من حيث الاحلال والاستمرار. وأصبح توسع المساحة الجغرافية مربوط بحجم الكم البشري من الهجرة الى ارض الميعاد ومن ثم الاستيطان عليها يقول هرتزل" ان المساحة المطلوبة من الارض سوف تزداد مع ازدياد المهاجرين " [18]فالعلاقة الترابطية بين الهجرة والاستيطان هي جوهر الاشكالية الامنية لأنه لا هجرة بدون توفير شروط الامن خاصة ان الاستيطان يقتضي طرد اصحاب الارض من اراضيهم يقول جابونسكي"لا يمكن للاستيطان ان يتطورالا تحت حراسة قوات مسلحة "[19].

وبذلك فان الاستيطان الذي قانت به اسرائيل والذي اعتبر آلية التطبيق الفعلية للمشروع الصهيوني كان يهدف الى:

1- زرع وجود اسرائيل في الاراضي العربية.
2- تغيير الديموغرافيا لصالح اسرائيل بدلا من العرب.
3- توفير الامن لإسرائيل من خلال مستوطنات ذات دروع بشرية مسلحة ومدربة.
4- تغيير الخريطة الجغرافية من خلال بناء حصون مستوطنات تمنع التواصل في المراكز السكانية الفلسطينية.

فالاستيطان ما هو في النهاية إلا ركيزة اساسية للمشروع الصهيوني و للدولة اليهودية النقية وقاعدة امنة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال آلية نزع حقوق ملكية العرب الذين هاجرو والتضييق على من بقي منهم.وبذلك فان الكم البشري الذي كانت بحاجته اسرائيل هو كم يهدف الى بناء قاعدة عسكرية واقتصادية إسرائيلية لذلك كانت نوعية الكم البشري مهمة لاسيما في فترة التأسيس خاصة ان طبيعة نشأة اسرائيل طبيعة تعتمد على القوة كما اسلفنا ما انعكس فيما بعد على طبيعة شعبها المتكون تكوين عسكري هنا يقول بن غوريون" ان درع اسرائيل هو في ازدياد عدد سكانها "[20].

فلقد وصلت الى سواحل فلسطين مابين 1945-1948 حوالي 65 سفينة مهاجرين لنقل حوالي 70 الف ساكن ثم اخذت تدخل الى فلسطين بمعدلات 750 مهاجرا شهريا بعدما تم توطينهم في معسكرات قريبة 20 الف بقبرص.[21] وعلى غرار قوانين الارض سنت مجموعة قوانين خاصة بالهجرة منها قانون حق العودة 1950 الذي نص على " لكل يهودي الحق في المجيئ الى هذه البلاد مهاجرا، و حق العودة غير محدد بزمن .فهو حقه الفطري يمكن استعماله في اي وقت يختاره [22]، كما سنت قانون الجنسية الذي يمنح لليهود الجنسية بالعودة او الاقامة او الولادة او التجنس[23]. ونتيجة لهذه

القوانين وغيرها ارتفعت اعداد المهاجرين الى اسرائيل ،وظهرت العديد من المستوطنات في الاراضي الفلسطينية اشهرها الموشاف و الكيبوتزات .اذ بلغ عدد المستوطنات 44 مستوطنة كان سكانها يملكون الارض و كان سكانها احرار في اختيار نوع الانتظام موشاف او كيبوتز[24].

لكن احدى الاشكالات التي ظل المجتمع الاسرائيلي يعاني منها هو ارتباطه في زيادته بالهجرة - والتي ترتبط هي الاخرى في زيادتها او نقصانها بالظروف الدولية المحيطة بإسرائيل - اكثر منه بالولادة الطبيعية في ظل تزايد عربي كبير بالمقابل حيث ان مساهمة الهجرة في اجمالي الزيادة السكانية كانت على النحو التالي[25]:

1960-1948 ساهمت ب 69 %

1972-1961 ساهمت ب 45%

1981-1972 ساهمت ب 21.5 %

1983-1979 ساهمت ب 7.5%

و من 1990 الى 2002 ساهمت ب 67 % و بذلك وصل عدد سكان اسرائيل 5.3 مليون عام 2002 و 5.6 مليون سنة 2005. ومن خلال مقارنة سنوات الهجرة نلاحظ ان اكبر سنة سجلت عدد اكبر من المهاجرين 1949 ب 239,576 تعددت بين بولندا 47 الف مهاجر و 39 الف من جنوب افريقيا و 35 الف من اليمن و 26 الف من تركيا و 20 الف من بلغاريا و البقية من دول اخرى .[26]

ان ما يفسر الموجات الكبيرة من الهجرة في السنوات الاولى لقيام اسرائيل هو الاوضاع التي كان يعيشها هؤلاء اليهود في بلدانهم التي جاؤا منها ،حجم الاغراءات لاسيما المادية التي قدمتها اسرائيل لهم ،القوانين التي سنتها مثل قانون العودة والجنسية والتي جعلت ابواب الهجرة غير مقيدة . بالإضافة الى اجتذابها السياح اليهود الذين زاروها اذ كان عدد السياح الذي يستوطنون في اسرائيل بمعدل 1000 سائح في السنة و في 1962 ارتفع الى 1900 سائح [27] وكذلك تشجيع الفنيين والمهنيين من الولايات المتحدة و كندا للهجرة كما قامت بالهجرة المؤقتة او المفتوحة والتي تعني تخصيص فنادق تتراوح من 6 اشهر الى سنة للإقامة المؤقتة يليها بعدها قرار الهجرة ام لا.[28]

وفي قراءة مستفيضة للأوضاع الدولية من 1948-2002 نجد العديد من التغيرات التي شهدتها البيئة الدولية والتي اثرت على عملية الهجرة وهو ما توضحه الارقام السابقة منها الحروب العربية الاسرائيلية 1956،1973،1982 انهيار الاتحاد السوفياتي .الانتفاضة الفلسطينية 2000. فقد لعبت الظروف الدولية و كذلك الظروف الاقتصادية لإسرائيل دورا في بنية الهجرة اليها حيث ان احداث العدوان الثلاثي على مصر 1956 ادى الى زيادة الهجرة اليها اذ بقدر عدد اليهود الذين هاجروا من مصر بعد العدوان ب 12 الف مهاجر [28] كما ان تحسن الظروف الاقتصادية الاسرائيلية في الفترة من 1964-1961 ساهمت في زيادة الهجرة بالإضافة الى موجة الاستقلال التي عرفتها الدول الافريقية والعربية والتي استغلتها الحركة الصهيونية [29]

اما طبيعة السياسة الاستطانية في البداية فقد ركزت على الحفاظ على الحدود وعلى امنها من خلال بناء مستوطنات على الحدود مع سوريا ،الاردن و عسكرتها كما عملت على تملك الاراضي حتى القاحلة منها لاستعاب مهاجريها.لكن رغم ما كانت تقدمه اسرائيل كإمتيازات للمهاجرين من 1948 الى الان ،ظل اكثر من 6 مليون يهودي في الولايات المتحدة

الامريكية وحوالي 700 الف في فرنسا كما ظهرت بها موجات من الهجرة المعاكسة الى خارج اسرائيل وربما هنالك العديد من المسائل التي يجب التوقف عندها عند الحديث عن الهجرة منها :

1- ان الهجرة تجلب فئات مختلفة من حيث طبيعة العيش والتدين،اختلاف الثقافات والأفكار مما ينتج فسيفساء اجتماعية متمايزة تحتاج الى عملية دمج اجتماعي على مستويات متعددة.

2- اندماج اليهود مع غير اليهود لاسيما في امريكا طرح فكرة نقاء الدم اليهودي الذي تتغنى به اسرائيل على المحك.

3- المشكلة الامنية التي لا يمكن لإسرائيل حلها في ظل الجوار الرافض لها مما يقف حاجزا امام المغريات الامنية التي تمنحها اسرائيل لجلب المزيد من المهاجرين.

وبذلك فان عملية الهجرة من مختلف دول العالم تؤسس لوضع اجتماعي يمكن ان يكون نسيجه صراعا على اساس عرقي طائفي لاسيما ان الدين فكرة جوهرية في تأسيس المشروع الصهيوني ،خاصة اذا ما توقفنا عند فكرة الخليط الاجتماعي من يهود الصابرا والعرب الذين رفضوا مشروع التهجير على ارض اسرائيل كل هذا يؤسس لاختلافات داخلية تطرح اسئلة ملحة منها :

1- هوية المجتمع الإسرائيلي؟.

2- من هو اليهودي على اساس الديانة ام القومية؟.

3- علمانية اودينية الدولة خاصة ان اسرائيل تتغنى بكونها اقوى دولة دبمقراطية في المنطقة؟.

4- اسس ضبط الفوارق الاجتماعية في عملية الدمج الاجتماعي التي تقوم بها الحكومة؟.

بالنسبة للهوية تعرف على انها السمات المعرفة للفرد او الجماعة والتي من خلالها يتم تمييز الذات عن الاخرين [30]،وعلى المستوى الدولي وبالاستناد الى النظرية البنائية اعتبرت الهوية احدى المتغيرات التي تؤثر في العلاقات الدولية حيث رأى آليكسندر ولت ان الهوية سمة من سمات الفاعل الدولي تولد لديه تصرفات سلوكية على المستوى الداخلي والخارجي.[31] وبذلك فهوية الدولة تعبر عن تصوراتها ومعتقداتها و الخاصة بتعريف حقوقها وتصرفاتها مع الدول الاخرى على ضوء مكوناتها ،اللغة ،الثقافة، الدين، العادات والتقاليد والتاريخ . ويرى برنارد لويس في كتابه الهوية في الشرق الاوسط ان المتغير المحدد للهوية يختلف من فكرة لأخرى ومكان لأخر، كما يعتقد ان الهوية في الشرق الاوسط ارتبطت بمفهوم القومية والوطنية[32]

لذلك عند تعريف الهوية اليهودية يمكن القول استنادا للغة هي دولة عبرية ،واستنادا للدين دولة يهودية ،واستنادا للجغرافيا دولة اسياوية شرق اوسطية ،واستنادا للثقافة دولة خليط ثقافي واستنادا للتاريخ دولة استعمارية تسلطية وظيفية لا وجود سابق لها مما يجعلها تعوض نقص الوعاء التاريخي بالوعاء الديني الذي له بعد تاريخي مع ظهور البشرية. فالهوية الاسرائيلية هوية دينية اذ يعتبر انتشار وتصاعد الاصولية الدينية من اكثر الحالات التي يتصاعد فيها تأثير الهوية الدينية على المستوى الداخلي وفي العلاقات الدولية لاسيما ان من خصائصها الرغبة في الرجوع الى اصول العقيدة واستخدامها كقانون يحكم حركة المجتمع و يسير شؤونه، وربما قد لا تتمسك هذه الحركات بالنص الديني بل بتفسير ذاتي تعتبره حلا لجميع مشاكل العلمانية والسلطة [33] . وهذا ما يفسرالاعتماد الصهيوني على المرجعية الدينية في تحديد الذات وفي التعامل الخارجي،لان طرح هذه الافكار على المستوى الخارجي يفسر ظاهرة الصراع الدولي العربي الاسرائيلي المبني على إرادة التغيير من خلال التفسير الديني الذاتي للنصوص الدينية .

إن اشكالية الهوية تفرض نقاشا يقوم على طبيعة التركيبة البشرية للمجتمع الاسرائيلي بالإضافة الى الخطر الديمغرافي العربي الذي قد يهدد الهوية الدينية للدولة في السنوات القادمة، وكل ذلك يشكل خطر على الامن القومي الاسرائيلي المعرف من خلال الهوية الدينية. بالنسبة الى المرجعية الدينية فان فترة كبيرة من تاريخ اليهود مصدرها الوحيد العهد القديم الـــذي لا يعدو ان يكون رؤية دينية متحيزة للشعب اليهودي كشعب مختار[34].إذ مع تطور العلوم خاصة علم الاثار والحفريات تبين ان هنالك العديد من المغالطات الحاخامية في تفسير التوراة من اليهود انفسهم امثال يئير اورون استاذ التاريخ في الجامعة المفتوحة في اسرائيل في كتابه المحرقة والنهضة والنكبة والذي يبين فيه ان اسرائيل وروايتها تتنكرللحقائق التاريخية كمـــا انتقد شلومو ساند في كتابه متى أخترع الشعب اليهودي وكشف افكار الصهيونية عن تاريخ اليهود و توصل الى انهم لم يكونوا يوما شعبا واحدا او ينتسبون الى عرق واحد ،مؤكدا ان الهوية اليهودية ديانة و ليست قومية اوعرقا[35] . لانه كما ذكرنا سابقا ان الديانة هي جزء من الهوية و ليست الهوية كلها على الرغم ان العامل الديني قد يكون عاملا مركزيـــا في تحديدها ،وهو ما يثير اشكال حول الهوية اليهودية وحسب البروفيسور شابيروا رئيس قسم الانتروبولوجيا في المتحـــف الامريكي للتاريخ الطبيعي ان الحقيقة الانترويولوجية تؤكد ان اليهود مختلفوا العرق ولااساس للادعاء بوجود عرق يهودي موحد و نقي[36]، الامر الذي يشكك في ارتكاز الهوية الاسرائيلية على العرق كما تتغنى به المرجعية الدينية الصهيونية من صفاء الدم اليهودي. حتى انه لا توجد دلائل كافية على ان ارض الميعاد تشمل فلسطين كلها او جزء منها.

ان انكشاف كل هذه الحقائق جعل العديد من الكتاب يتجهون الى الدعوة الى ترك الاعتماد على الروايات التوراتية منهم توماس ل . تومسون في كتابه تاريخ بني اسرائيل وكذلك كينث وايتلام في كتابه تلفيق اسرائيل التوراتية طمس التاريخ الفلسطيني.[37] بالإضافة الى كتب كثيرة للمفكر المصري عبد الوهاب المسيري الذي يؤكد فيها على نفس الفكرة لاسيما كتابه الاساطير الاسرائيلية ،فإذا سلمنا بفكرة ان الهوية اليهودية هي هوية دينية لا ترتكز على مقومات اخرى وان هنالك تعمد من الحركة الصهيونية على المحافظه عليها بهذا الشكل فإننا نجد انفسنا امام سؤالين من هو اليهودي؟هل هو اليهودي بالديانة ام الجنسية ؟كذلك اذا كانت اسرائيل دولة تحدد هويتها بالجانب الديني فأين الجانب العلماني الذي تتغنى بـــه في ظل تركيبة اجتماعية متعددة؟.

بداية ان اشكالية الهوية والانتماء قديمة جدا منذ قيام حركة التنوير اليهودية بين صفوف يهود اوروبا في منتصف القـــرن 18 التي دعت الى دمج اليهود بمجتمعاتهم التي يسكنون بها و فصل الدين عن القومية اليهودية ،في حين رفض اليهـــود المتدينين فكرة الدمج مثل اليهودية الارثوذكسية او المحافظة. وهوما عملت الحركة الصهيونية فيما بعد على تجسيده من خلال الدعوة الى تميز الشعب اليهودي ودعوتها الى ارض الميعاد .وقد نجحت في ذلك بتعبيرها عن ذاتها كونها اســـتمرار لليهودية وليست نقيضا لها لكنها رغم ذلك كانت ترفض ما يتناقض مع سياستها حتى ولو كان مصدره الديانة اليهودية، فكل ما فعلته الصهيونية انها سرعت الاحداث لتحقيق وعد الرب ،كما زاوجت بين القومية اليهودية والاســـطورة الدينية في العهد القديم مع مراعات التطابق بين رموز القومية والتراث الديني لخلق القومية المشتركة حسبها .

وبذلك فقد نسجت تعريفا للأمة اليهودية يقوم على العدو المشترك ،الدين المشترك،اللغة المشتركة، التـــدخل الالاهـــي المباشر[38]. فإسرائيل اليهودية بالمعنى الديني هي نفسها اسرائيل الشعب بالمعنى العرقي هي نفسها اسرائيل الدولة بـــالمعنى السياسي حسب الفكر الصهيوني.اذن فكرة مزج الديني بالسياسي اوالانتقال من الدولة الدينية الى الدولة العلمانية خلق العديد من التناقضات في الكيان الاسرائيلي على شكل صراع داخلي بين اليهود المتشددين دينيا مع اخرين اقل تشددا ،و

بين يهود يناصرون الصهيونية مقابل اخرين معارضين لها وضمن هذا الصراع ظهرت اشكالية من هو اليهودي أهو الذي ولد من ام يهودية ام الذي تهود على يد الحاخامات ؟، وتعقد الصراع اكثر بسبب تنوع الهويات اليهودية في اسرائيل سبب تنوع الهجرات من مختلف الثقافات فظهرت فئة يهودية من الاشكناز والسفرديم وفئة يهودية من اصل عربي بالإضافة الى العرب الفلسطينيين الذين لم يهاجروا و المسيحيين و الدروز مع وجود جيل الصابرا و هو الجيل اليهودي الجديد الذي ولد في فلسطين. لكن ضمن عدم التجانس الاجتماعي السابق ظهر ايضا الصراع حول التفسير الديني للقومية من خلال الفرق الصارخ بين "الدولة اليهودية" و"دولة اليهود" كذلك الاختلاف حول" الامة اليهودية" و"الامة الاسرائيلية" والتي حاولت الحركة الصهيونية ومن بعدها الحكومة الاسرائيلية على الارتكاز على البعد الديني في محاولة احلال تطابق بين هذه المصطلحات المختلفة والتي تمس الامن القومي .

وحسب عبد الوهاب الميسري في كتابه من هو اليهودي يعتقد ان الشخصية او الهوية هي نتائج تفاعل بين مجموعة من البشر ومركب من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشوها على مدى زمني معقول. يقول ان ذلك لم يتوفر الا للعبرآنيين [39]مما يعني عدم وجود شخصية يهودية واحدة ،وعلى الرغم حسبه من ان الادبيات الصهيونية والغربية عندما تتحدث عن الهوية والشخصية اليهودية تشير الى يهود اليديشية اي جماعة شرق اوروبا ،إلا انه حسب الميسري قد اختفت تلك الجماعة مع التحولات الاجتماعية التي حدثت في مجتمعات شرق اوروبا وتحول هويتها الى يهود روسيا ،يهود بولندا، اكرانيا، كل منهم يتحدث لغة بعينها. اما مشكلة الدولة اليهودية فتنبع من كون ان جزءا كبير من سكان اسرائيل هم عرب ومسلمين وأجناس اخرى فأين هي الدولة اليهودية ؟.اما الدولة الديمقراطية فهي تعني العلمانية التي تمنح حقوق متساوية وهو ما لا يمكن توقعه بالنسبة للفئة العربية في اسرائيل لكن رغم ذلك هنالك تمسك بالدولة اليهودية دولة اليهود مع محاولة عدم التفرقة بينهما.وهو ما يؤكد عليه بن غوريون في معرض تفسيره لقانون العودة الصادر عام 1950 عندما اكد ان الهوية تعني ان دولة اليهود تخص اليهود اينما كانوا وليست الدولة اليهودية التي تعبر عن الغالبية الموجودة بها[40].

وربما ان ما سبق يمكن ان يجعل المجال اكثر وضوحا لدراسة الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبنية المجتمعية الاسرائيلية وتبيان مدى كونها انعكاسا للتناقضات السابقة فكما انطلقت الحكومة الاسرائيلية من اليهودية كأداة للتعريف فهل ستحاول استخدامها اداة للدمج ؟ لأنه رغم طبيعة المجتمع الاسرائيلي المختلفة إلا انه لم يشهد صراعات عرقية اوطائفية اوحربا اهلية هذا من جهة . ومن جهة اخرى اعتبر هذا الاختلال تهديدا للأمن القومي الاسرائيلي من الدرجة الاولى كونه يتعلق بالبيان الاساسي للدولة.

ان تركيبة المجتمع الاسرائيلي كما اسلفنا خليط من اجناس وطوائف متعددة فهو قائم على تفاعلات مجتمعية مختلفة يمكن صياغتها في اطارين من التفاعل ،تفاعل ناتج عن طبيعة المشروع الاستيطاني بغير حق والذي نتج عنه صراع ما بين مستوطنين استباحو الارض مع مواطنين اصليين في اطار دولة يهودية واحدة . اما الاطار الثاني فهو ناتج عن الاختلافات العرقية والجنسية وحتى الدينية اي الاختلاف في المعتقد بين موجات الهجرة المتتالية منذ 1948 حتى ألآن. وربما ان ما يتحكم في هذه التفاعلات التفاعلات الخارجية المحيطة بإسرائيل في ظل عدم الاعتراف بها، وهو في النهاية ما يمكن ان يزيد التفاعل بين شقي الامن القومي الاسرائيلي الداخلي والخارجي وهذا ما يشكل في النهاية مجتمع إسرائيلي على شكل بنية من التركيب الديمغرافي الذي ينقسم الى جماعات سكانية متوزعة جغرافيا و متمايزة طبقا وتتفاعل فيما بينها على اسس طائفية وعرقية.

ان التمايز الطبقي بين اليهود تمثل في 5 شرائح مجتمعية[41].

1- مواليد البلد من اصل غربي وشرقي او ما يطلق عليهم جيل الصابرا.

2- اليهود الغربيين او الاشكناز.

3- اليهود الشرقيون الذين اهلهم شرقي السفردايم .

ان الصراع من المستوى الاول ما بين الاشكناز والسفردايم يتحدد من نظرة كل واحد منهم للأخر سواءا فيما تعلق بتأسيس الدولة اوالايمان بالصهيونية اومن خلال طبيعة الثقافة التي يحملها كل طرف في اطار الطبيعة المشتركة لكل منهم وهي الهجرة من مجتمعات ذات ثقافات متعددة، فالاشكناز يعتقدون بأحقية تأسيسهم للدولة كونهم الصهاينة الاوائل على عكس الشرقيين الذين لم يهتموا بالصهيونية وان قدومهم الى اسرائيل كان نتيجة الاوضاع التي كانوا يعيشونها في بلادهم ،على الرغم من اننا اوردنا سابقا نوعا من الضغوط الدولية التي مورست عليهم في اطار تأسيس الدولة كما لا يمكن ان نغفل دور الظروف الدولية. كما يعتقدون بتميز ثقافتهم الغربية التي هي اهل لان تأسس دولة حسبهم عكس اليهود الشرقيين الذين اتو من دول فقيرة متخلفة لاسيما العربية منها ،وهذه النظرة الدونية عبر عنها بن غوريون " اننا لا نريد ان يصبح الاسرائيليون عربا و من واجبنا ان نحارب الروح الشرقية "[42].

وربما ان قضية الولاء هي الاخرى تطرح نفسها كسبب من اسباب الصراع كون ان اليهود الشرقيين هم اقل تفكيرا عنصريا قياسا بالاشكناز نظرا لطبيعة حياتهم وكذا لطبيعة المجتمعات التي عاشو فيها لاسيما العربية منها ، مما يجعل امكانية وصولهم لمراكز صنع القرارتؤثرعلى الاهداف الاديولوجية والدينية للدولة الاسرائيلية ،الامر الذي جعل الاشكناز يبعدونهم عن السلطة منذ نشأة اسرائيل فقليلة هي الاسماء اليهودية الشرقية في مراكز صنع القرار.وكذلك الحقائب الوزارية في الحكومات لم يكن هنالك وجود للطوائف الشرقية [43] ولم تشهد مناصب رئيس الوزراء او رئيس الدولة اسماء ليهود شرقيين. اما ثقلهم في الكنيست فهو ايضا ضعيف كون النظم الانتخابية تعتمد على التصويت بالقائمة و ليس بالقائمة النسبية التي كان يمكن ان تزيد عدد مقاعدهم نظرا لنسبتهم العددية في المجتمع فهم اكثر نسبة من حيث التعداد مقارنة بالاشكناز.

وقد انعكس ذلك على طبيعة الحياة السياسية بشتى مجالاتها اذ تحكم الاشكناز في مقاليد الامور داخل المجتمع الاسرائيلي وظهر اقصاء شامل لليهود الشرقيين الذين تم تركيزهم في مدن وقرى بعيدة عن المركز [44]، وانعكست الاوضاع السياسية على بقية الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حيث انه في 2012 تبين ان متوسط الدخل الشهري لدى الاجيرين الاشكناز اكثر ب 42 % من متوسط الدخل العام للأجرين المدنيين ووصل عند الشرقيين الى 9%و عند العرب فهو الاسوأ. وهذا الفرق في المداخيل لا بالنسبة لليهود الشرقيين بسبب كونهم يقومون بالأعمال البسيطة انما هنالك ايضا فرق بين مدخولهم ومدخول العمال الاشنكازيين في الاعمال نفسها .[45]

وقد استخدم السفردايم اكثر في مجال الزراعة و الصناعة في المستوطنات البعيدة عن المدن مما يدل على التهميش الاقتصادي لهم وفي دراسة للدكتور يوحانان بيرس قارن فيها بين متوسط الدخل للطرفين توصل الى انه عام 56 بلغ متوسط دخل العائلة الشرقية 73% من متوسط دخل العائلة العربية وانخفض في عام 1963 الى 71% والى 68% عام 1966 ثم الى 61 % عام 1967 [46].وفي الجانب التعليمي اعتبرت ثقافتهم دونية إذ تعرضوا لمنع اولادهم من التعلم في المدارس الثانوية واعتبر التعليم العالي بأثمان عالية لا يراعي خصوصيتهم الثقافية . اما الاوضاع السكنية فقد شهدت التفرقة والتمييز من

حيث النوعية والموقع ففي حين منحت مساكن مريحة بعيدة عن حدود الصراع مع العرب لليهود الغربيين منحت مساكن ذات طبيعة مكتضة وفي مواقع هامشية لليهود الشرقيين، بالإضافة الى ذلك عدم اختلاطهم بالتزاوج [47]كأي مجتمع عادي مما يجعل صفة التميز العنصري مشكلة امنية اساسية في حياة اسرائيل تمس امنها الجاري و ليس امنها الاساسي. يقول اشكول "ان البعض يرى ان الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين السفرديم والاشكناز تشكل خطرا حقيقيا على الوجود الاسرائيلي لا يقل عن الخطر الذي تواجهه اسرائيل من جانب الدول العربية المحيطة بها ".[48]

وبذلك فان الاشكناز سيطرو على جميع مراكز القوى الاساسية في المجتمع في النظام السياسي وهندسوا ادوارا متميزة لهم وامتدت يدهم الى المؤسسة العسكرية ،حيث هي الاخرى كان كل قادتها من الاشكناز في حين استخدم الشرقيون كآلية حربية اذ هناك عسكرية مسؤولة عن ادارة النشاطات الدينية في جيش الاحتلال ومدارس دينية عسكرية و كلية عسكرية خاصة بالمتدينين و اسمها "اورعتسيون "[49]

ونتيجة لهذه الاوضاع اعترض اليهود السفرديم بطريقة سلمية بمظاهرات منها مظاهرات عسقلان- بلدة قديمة بناها الكنعانيون- اشكلون بقيادة النقابي نعيم خلا صبحي وفي اواخر عام 1949 تظاهر عدد كبير من سكان مدينة الرملة الشرقية في تل ابيب، وفي 1959 وقعت اشهر الانتفاضات الشعبية في حيفا اساسها تقسيم السكنات وعلى الفور تم احتواءها[50].وفي عام 1964 كانت المطالب تتمثل في حق العودة الى بلدانهم لكن السبب وراء احتواءها قد يكون عدم التنظيم الجيد لهذه المظاهرات وكذلك حجم الاغراءات التي تقدمها الحكومة لقادة هذه المظاهرات بالإضافة لكونها حدثت في فترات راحة امنية خارجية لإسرائيل مما يجعلها لا تشكل ورقة ضغطية رابحة .

وفي ظل الصراع بين الاشنكاز والسفرديم نتج جيل جديد تمثل في الذين ولدوا في اسرائيل من الفئتين والذين يتمتعون بنسبة تعليم عالية إلا ان هذا الجيل ورث الكثير من الخلافات العرقية والطائفية الامر الذي منعه ان يكون بنية المجتمع الاسرائيلي على شاكلة علمانية ديمقراطية ،مما يطرح السؤال هل يمكن للحكومة التحكم في الاختلافات العرقية والطائفية التي لم تعد تتمثل في جيل التأسيس فقط بل حتى الذين ولدوا داخلها ؟.

مستوى الصراع الثاني هو بين المتدينين والعلمانيين او بين الدولة والدين فهو صراع قائم حول طابع الدولة والموقف من الدين هل هي دولة على قوانين وضعية ؟ام قوانين شريعة الهالاخاة ؟ وربما يتعداه الى صراع حول الهوية، الخدمة العسكرية، والأحوال الشخصية.و لم يصل حتى في اوجه الى الفصل بين الامة والدين او بين الدين والدولة [51] .فعلى الرغم من رفض الصهيونية لأي دور سياسي للدين إلا انها وجدت فيه احد مقومات القومية اليهودية فقامت بتوظيف رموزه بهدف توحيد الجماعات اليهودية المختلفة و لكن على الرغم من ذلك لم يتحدد دور الدين في الدولة ،اذ بقدر ما كان يشكل مشكلة لدولة اسرائيل فقد كان قيام اسرائيل مشكلة حقيقية للمتدينين الذين اعتادوا حياة الطائفية المستقلة.

وبذلك فان الدولة لم تستطع الانفصال عن الدين بل سعت لان تكون دولة يهودية باعتبار الدين مقوم اساسي لها.

لكن ذلك طرح اشكالا على مستويات عديدة اولا اعلان الدولة ليهوديتها يؤثر على علمانيتها والتي هي بحاجة اليها لاستعاب الطوائف البشرية المختلفة الجنسية . ثانيا كيف سيتعامل المتدينون مع علمانية الدولة التي قد تعارض قيمهم الدينية.وربما قد ظهرت العلاقة المتوترة بين الدين والدولة منذ نشأة اسرائيل وكان الاختلاف حول تضمين وثيقة الاستقلال نصا مفاده الاستقلال بسبب قوة الرب .كما تم التنازع على اسم الدولة ما بين دولة صهيون ، يهودا او اسرائيل، وفي النهاية تم اختيار اسرائيل والتي تعني في النصوص التوراتية الجماعة المقدسة.[52]

وقد طال الصراع الرموز الوطنية لاسيما العلم فقد كان هنالك اختلاف حول شكله فأمام مقترح هيرتزل بان يكون على شكل سبع نجوم ذهبية على خلفية بيضاء. رمزا لأيام الاسبوع طالب المتدينون بشكل طاليت – الرداء الذي يضعه اليهودي على رأسه في الصلاة- مع اضافة نجمة داوود السداسية وهم ما تم بالفعل.[53] كما ان الاعياد الوطنية هي اعياد دينية بالدرجة الاولى يرجع هذا التداخل لدور المتدينين داخل الدولة الاسرائيلية الى اعتبار الديانة اليهودية ركن من اركان تأسيس الدولة على الرغم من ان الديانة اليهودية ليس لها مؤسسة تاريخية مركزية على غرار الكنيسة.

وربما ان الغوص في الصراع ما بين الديني والعلماني يقتصر اولا على التموقع على درجات التدين ضمن المتدينين والذين ينقسمون في اسرائيل الى فئة المتدينين وهم الذين يلتزمون بالتعاليم الدينية بصفة مستمرة في كل جوانب حياتهم والثانية هم من يلتزمون بالتعاليم الدينية ذات الجانب الاجتماعي مثل الاعياد ،الزواج مع التزام جزئي في احكام اخرى مثل الصلاة .الثالثة هم غير الملتزمين بالدين نهائيا ويختلفون في موقعهم ازاء الدين .وربما انه يمكن ادراج هذه الفئات ضمن فئة المتدينين والذين ينقسمون الى الحريدم المتشددين والصهيونيون اليهود الاقل تشددا و هم 20% من المجتمع الاسرائيلي اما الفئة الثانية هم العلمانيون او الحيلونيم اي الدينيون بالعبرية وهم الاغلبية[54].

ان رموز الدولة وأساس وجودها وفلسفتها في الحكم مستمدة من الدين و المتدينون هم الذين يقررون ،والسبب يعود الى حاجة الدولة الى الدين في الاستمرارية والبقاء وربما حتى في التماسك الاجتماعي من خلال خلق هوية دينية تنصهر ضمنها كل الاختلافات و هذا يدل على ان الصراع الذي يدور بين المتدينين والعلمانيين ليس صراعا حول الفصل ما بين الدين والدولة بقدر ما هو صراع حول المدى الذي تقف حوله الدولة في دعمها للمؤسسات الدينية .لذلك حاول بن غوريون اول رئيس وزراء لإسرائيل إنهاء الصراع الديني العلماني من خلال الاعتراف في وثيقة الاستقلال بالنظام الديني في العديد من القضايا ،إلا ان الصراع لازال يطرح نفسه من حين لأخر كون ان هنالك العديد من الاشكالات التي لم يحسم الامر فيها، كطبيعة المجتمع المرتكز على المزيد من الهجرة والتي في كل موجة تطرح الى السطح نقاشات من هذا النوع لاسيما قضية طبيعة الدولة هل هي دولة اليهود في كل انحاء العالم ام الدولة اليهودية اي اليهود ضمن حيزها الجغرافي كما اشرنا سابقا . الامتيازات التي يحصل عليها المتدينون كالإعفاء من الخدمة العسكرية للجيش والمساعدات الاجتماعية التي يخصون بها لتدينهم . سيطرتهم على اغلب المؤسسات المدنية والاقتصادية في الدولة على الرغم من ان نسبتهم قليلة بالنسبة للمجتمع كما اسلفنا بالإضافة الى الفتاوى الحاخامية الدينية حول قضايا الصراع العربي الصهيوني والتي تحضى بصفة عالية في ظل تنامي دور المتدينين المتطرفين.[55]

كذلك يطفوالصراع حول تعريف اليهودي من حين لأخر بين وزارة الشؤون الدينية والوزارات الاخرى والصراع بين المجلس الاعلى للحاخامية والمحكمة العليا من حيث تنازع الاختصاص و اختلاف الفصل في القضايا و على مستوى الوزارات الحكومية يكلل بإتلاف حزبي يسعى الى التوافقية إلا ان الازمات الحكومية عادة ما تطفو على السطح[56].

بالإضافة الى الاختلاف حول القوانين علما ان المتدينين هم اكثر الفئات التي لا تحترم القوانين لاعتقادهم بأولوية الشريعة ويزيد هذا الميل نحو عدم احترام القوانين خلال الاحداث التي تمثل القوانين والاجراءات مخالفة للتعاليم الدينية.

لقد اتسم هذا الامتزاج ما بين الديني وغير الديني بآلية الهجرة في دولة اسرائيل بظهور توترات على ارض الواقع اذ شهدت الاحياء التي يسكنها المتدينون مثل القدس وبني بارك وصفد. توترات تتخذ شكلا من العنف والمظاهرات مثل رمي السيارات التي تسير يوم السبت وغلق الطرقات في نفس اليوم في مناطق المتدينين ومهاجمة المطاعم ودور السينما

المخالفة لقواعد الكشير (الغذاء وفقا للشريعة اليهودية) [57].كما ظهر التوتر من خلال الازمة التي ظهـــرت في الجـــيش 2009 على خلفية رفض جنود متدينين اوامر بإخلاء المستعمرات اليهودية في الضفة المحتلة فعلى حسب الجنرال تـــوفي زامير مدير الموارد البشرية في الجيش الصهيوني فان بعض الحاخامات يدفعون اتباعهم للعصيان[58] .

لكن ما يشكل خطرا على المجتمع الاسرائيلي هو صعوبة الاندماج بين هذه الطوائف الدينية فإعطاء الدين اولوية كعامل دمج اساسي في الدولة اليهودية ادى الى نشأتها الدولة، لكن من جهة اخرى سيطرة الفئة المتدينة على مفاصـــل الحيـــاة السياسية والاقتصادية وحتى الامنية من الممكن ان يحول اسرائيل من دولة تسعى لان تكون علمانية حتى تستوعب كل الاجناس بها الى دولة تيوقراطية وهذا يشكل خطرا على الديمقراطية والعلمانية الإسرائيلية وهو حسب اسرائيل شحاك أمر خطير حتى على مسار عملية السلام من خلال مضاعفة المخاوف الأمنية[59]. لان الامن القومي الاسرائيلي احيانا يحتاج الى عملية سلام لتحقيق الوجود نظرا لارتباط ذلك بتغيير معطيات البيئة الدولية والإقليمية وعدم فاعلية المحددات الداخلية لاسيما العسكرية ازاء بعض القضايا الجديدة .

ان الصراع ما بين الديني والعلماني اثار ايضا اشكالا يتعلق بديمقراطية اسرائيل في ظل هذه التناقضات الداخلية لاسيما منها الدينية على الرغم من انها تعرف نفسها على انها دولة ديمقراطية، لكن الامر يقتضي مناقشة العديد من القضايا فبالإضافة الى وجود العرب فيها بأكثر من 20% كمواطنين البلاد الاصليين في فلسطين المحتلة عام 1945 ارتبط الصراع بـــين الدين والدولة بالصراع الخاص بمدى تصنيف الحريات او توسعها ومدى خضوعها للمسألة الوطنية وقضايا الامـــن وكذا بالأدوار السياسية للمواطنين العرب. فعلى سبيل المثال حصلت اسرائيل حسب مقياس جيني للديمقراطية على المكانة 20 من بين 23 دولة بسبب الفجوة المريعة في المداخيل كما حصلت على تدرج منخفض جدا في مسألة التمييز ضـــد الاقليات (العرب) [60]. كما ان الدولة القومية الديمقراطية تحول المواطنة الى اساس انتماء للأمة بغض النظر عن الاختلافات المجتمعية بها وهو ما تعارض في الحالة الاسرائيلية . بالإضافة الى ما تعلق بيهودية الدولة والمواطنة كما اسلفنا.

اما المستوى الثالث من الصراع فهو بين اليهود والعرب حيث ان العرب هم سكان فلسطين الاصليين الذين لم يهاجرو فلسطين وأطلق عليهم الاقلية العربية، إلا ان ارتباط هذه الاقلية بنسبة إنجاب سنوية عالية ادى الى اعتبارها مسالة امنيـــة من الدرجة الاولى قد تؤدي الى التأثير على بنية الدولة و تركيزها الاجتماعي وعلى الامن القومي الاســـرائيلي.كون ان الفكرة الصهيونية مبنية على الهجرة ليشكل اليهود اغلبية والعرب اقلية وربما يتم القضاء عليها تدريجيا فقد بلغ عدد سكان اسرائيل عند قيامها 1948 880.700 نسمة منهم 716.700 يهوديـــا. 81.26 %و 165.000 عربـــا ب 18.8% اي مسلمين ومسيحيين ودروز [61] لقد ارتفع عدد سكان المسلمين من 111500 نســـمة الى 1319000 نسمة خلال الفترة 1949-2010 بنسبة 85% من مجموع السكان الفلسطينيين في اسرائيل.[62]

ويعتبر السكان المسلمون اكثر الطوائف انجابا مقاربة بالدروز المسيحيين، اذ انه ما بين 1955-2010 انخفضت نسبة الزيادة الطبيعية من 36.3 في الالف الى 25.6 في الالف ،إلا انها ظلت تشكل الرقم الاعلى من حيث الزيادة الطبيعيـــة مقارنة بالفئات الاخرى [63] ووفق توقعات ديمغرافية سبق ان اصدرها مركز البحوث السياسية والاجتماعية في اسرائيل فان عدد سكان اسرائيل سيبلغ 9.9 مليون نسمة عام 2023 منهم 7.2 مليون يهودي و2.3 مليون غير يهودي [64] . وهو ما يفسر القلق من التوازن الديمغرافي العربي هذا وكانوا ينظرون للعرب على اساس انهم مواطنون من الدرجة الثانية ولا يتمتعون إلا بحقوق قليلة على الرغم من ان القانون ينص على المساواة بين جميع السكان دون الاعتداد بالجنس والدين.فلم

يكن لهم الحق في النص على لغتهم العربية كلغة ثانية في الدولة بل كانت مغيبة في حدود التعاملات العربية، و لم يكن يسمح لهم بالعمل بالجيش ولا في التعليم العالي، وبالنسبة للمشاركة السياسية وحرية العمل السياسي فقد كانت مقيدة الى ابعد الحدود بل كان كل من يقوم بذلك يوضع في اللائحة السوداء .

كما تعرض العرب للحكم العسكري منذ قيام الدولة الى غاية 1966 حيث تم الغاءه وربما ان ذلك له علاقة بالتحضير لحرب 67 بحثا عن ظروف مستقرة داخليا لكن رغم ذلك انتقلت الصلاحيات القمعية الى الشرطة المحلية.اما الاوضاع الاقتصادية فقد كانت جد متردية خاصة ان العمل الوحيد للعرب هو في الزراعة ،لكن فيما بعد سلبت منهم الاراضي وفقا للقوانين التي ذكرناها سابقا وغيرها ، في اطار استباحة الأرض حيث ان نحو 50 %من الاسر العربية كانت تعيش تحت خط الفقر في السنوات الاولى لقيام الدولة اليهودية و لم يتحسن حالها الى اليوم رغم حالة الرخاء التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي .

بالإضافة الى محاولة طمس الهوية والانتماء العربي من خلال الاوضاع التعليمية المزرية وكذا مناهج التربية والتعليم والإعلام اليهودييي الموجه ،كذلك هي الخدمة العسكرية في الجيش كانت لليهود فقط وحتى 1954 قررت وزارة الجيش فرض التجنيد الالزامي على السكان العرب وتم تعديل القوانين الخاصة بذلك لتشمل الدروز فقط لكن الدروز رفضوا ذلك ايضا.وعلى الرغم من ان الاحصائيات تشير الى ان مقتل العديد من الجنود الدروز في الجيش الصهيوني إلا ان النظرة العنصرية اليهم لم تتبدد[65].

ان التحول الديمغرافي الناتج عن الزيادة الطبيعية الكبيرة في السكان العرب اصبح يشكل هاجس امني كبير يؤثر على الامن القومي الاسرائيلي وعلى استمرار هويته و يهودية الدولة، ففي 2004 قال البروفيسور ارنون سوفير"اذ لم تجد اسرائيل حلا للعرب سيضيع حلم الدولة اليهودية ففي اسرائيل اليوم يعيش 5.1 مليون يهودي مقابل 4.3 مليون عربي في جميع انحاء البلاد مع الضفة الغربية و القطاع ... اين الدولة اليهودية "[66] كذلك في مؤتمر هرتسيليا 2003 اعتبر نتنياهو ان المشكلة الديمغرافية هي المشكلة الاكبر وقنبلة موقوتة ".[67] وليس التخوف الاسرائيلي من الزيادة العددية وحسب بل حتى من مناطق التمركز والتي قد تمكنهم من التواصل مع السكان العرب في الضفة الغربية. وبالمقابل هنالك انخفاض في معدلات الهجرة في السنوات السابقة و كذلك معدلات الهجرة المعاكسة لاسيما للدول الغربية .فحسب بعض التقديرات الاسرائيلية فانه في عام 2020 ستصل نسبة اليهود الى اقل من 71% بالمقارنة مع العرب وغير اليهود داخل اسرائيل.

ان هذه التناقضات ادت الى تسيس الهوية الطائفية لغرض الحراك الجماعي وتحسين الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك من خلال استراتيجية الاحتجاج المباشر في بداية 70 وحتى اقامة اول حزب طائفي حركة تامي المغربية المنشقة عن حزب مباي والتي حازت على 3 مقاعد 1981 وحتى حركة شاس التي خاضت الانتخابات لأول مرة في 1984 و حازت 4 مقاعد برلمانية و 17 مقعدا في 1999.[68] كما ادى الوعي بالفجوة ذات الاساس الديني والعرقي الى التمرد احيانا حيث اعتبر عامي ابالون رئيس المخابرات الاسرائيلي السابق ان 30-40 % من المواطنين في اسرائيل لا يقفون احتراما للعلم.[69] وربما يمكن تفسير ذلك في الهوية غير النابعة من تجانس حقيقي مما جعل الولاء على المحك ،كما ان النزعة الامنية التي تحولت لثقافة سائدة في المجتمع حالت دون تحقيق مكاسب كبيرة نظرا لعدم قدرتها على تحدي فكرة الامن.

ونتيجة لهذه التناقضات التي يحملها المجتمع الاسرائيلي حاولت الحكومة الاسرائيلية تسوية عدة اشكالات طرحها الوضع الاجتماعي الاسرائيلي إذ عملت على الحد من الخطر الديمغرافي من خلال تشجيع الهجرة اليهودية والحد من الهجرة المعاكسة، كما عملت على التضييق الاقتصادي والاجتماعي على الفلسطينين داخل الاراضي الاسرائيلية اذ يعترف شارون بتضييق نظام التأمين الاجتماعي على العرب حتى يحد من الانجاب لديهم . كما عملت على ترحيل الفلسطينيين من ديارهم وطردهم خارج اسرائيل وربما عدم نجاح هذه الوسائل ادى الى اعتمادها على سياسة الفصل عن طريق الجدار العازل 2002 بالضفة الغربية او الانسحاب احادي الجانب من غزة 2005 للمحافظة على الطابع اليهودي للدولة .

حاولت تجاوز الطبيعة الطائفية والعنصرية للمجتمع الاسرائيلي من خلال توفير عناصر مثل شرعية المؤسسات الديمقراطية بالإضافة الى الهيمنة الاديولوجية الامنية وهيمنة القيم العسكرية على الحياة السياسية والاقتصادية الاسرائيلية كجزء من عملية صهر المجتمع اليهودي المتعدد في الامة الواحدة. لذلك كان للجيش دور اساسي في ازالة الفوارق الاجتماعية من خلال فرض الحالة الامنية او من خلال ادائه المتعدد خارج دوره المنوط به .ويعتبر الباحثان الاجتماعيان دان هوروفيتش وموشيه لساك ان توسع مهام الجيش الاسرائيلي وتقاطعها مع مهام مدنية يعبر عن عملية تمدين الجيش وليس عسكرة المجتمع [70]وحسب بن غوريون فان الجيش هو بوتقة الصهر الحقيقية وأداة توحيد الاصول والانتماءات المختلفة من دول وثقافات مختلفة خلف زي رسمي موحد ،ذلك ان الجيش له دور في استيعاب المهاجرين و في التربية والتعليم وفي الاستيطان السكاني وفي ادخال الفكرة الامنية وجعلها فكرة اساسية ترتبط بالبقاء على قيد الحياة مما يصنع في النهاية هوية مشتركة و هو ما يؤكده بن غوريون في قوله"...بدون اداة الجيش لن نصنع شعبا بسرعة ولا نستطيع ان نعتمد على عملية بطيئة وعفوية ...وهذا يتطلب اطارا إلزاميا للشباب كافة ...اطار للطاعة والقومية ...و لا يمكن فعل هذا إلا في اطار الجيش "[71].

ان الفكرة الامنية هي الحل الوحيد لصنع هوية مشتركة والتي لا يمكن ان تتشكل إلا في ظل مؤسسة قوية مثل المؤسسة العسكرية لاسيما في ظل استغلالها للعداء العربي الخارجي وربما ان ادراك بن غوريون لهذا الدور هو الذي جعله يخوض صراعا ضد المنظمات والميليشيات الصهيونية المسلحة قبل قيام الدولة ودمجها في اطار جامع هو الجيش.وما يؤكد ايضا دور الجيش كآلية حكومية فاعلة هو الخطوط الرفيعة الفاصلة ما بين السياسي والعسكري، اذ ان اغلب العسكريين هم في النهاية السياسيون الذين يعرضون برامج انتخابية في ظل الصراع الحزبي على المراكز القيادية حيث تتضامن الاحزاب على تجنيد جنرالات الى قوائمها الانتخابية وتبدأ عملية اقناعهم قبل نهاية الخدمة العسكرية مثال ايجال اكون. موشي ديان. شارون. وربما يمتد دورهم الى مواقع هامة في ادارة الشركات الكبرى او الوزارات من خلال مالهم من خبرة في ادارة الاجهزة البيروقراطية الكبرى ناهيك عن الخبرة في مجال الامن .لكن الوقوف على الدور الحالي للجيش كأداة دمج نجده يتعرض للعديد من التطورات التي تحمل تساؤلات ضمنية.

1- دور الجيش في خلق الامة المشتركة مع تطور تقني اصبح اليوم يحاول تقليص عدد الافراد العاملين به بسبب التكنولوجيا العسكرية التي طرحت سؤال حول مفهوم جيش الشعب ام جيش الدولة ذو ثقافة عالية.

2- طبيعة الخدمة في الجيش تقتصر على فئات بعينها وتعطيها امتيازات من حيث الرتب المتقلدة والأجر وحتى امتيازات اضافية تابعة للمنصب، في المقابل ادراج فئات مجتمعية اخرى كآلة حربية اوعدم ادراجهم اصلا وهذا ما سوف يخلق فئة كبيرة خارج الاطار التوجيهي التربوي و الدمجي للجيش.

3- حجم النفقات المالية للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية التي تعتبر اكبر المؤسسات استحواذا على النصيب المالي من الميزانية نظرا لطبيعة الدولة اليهودية ومركزية فكرة الامن لديها،الامر الذي يدعوا احيانا الى عدم المساواة في ايام الخدمة الاحتياطية

لتوفير الميزانية اذ تحوز الميزانية العسكرية في اسرائيل من مجمل الناتج القومي حوالي 4 اضعاف نسبتها في الدول الغربية المتطورة ويؤكد عوفر شيلح في كتابه الصادر عام 2003 و الداعي الى ثورة تنظيمية في الجيش ان مقولة جيش الشعب قد استنفذت ذاتها و انه في الواقع لا يخدم في الجيش بصفة كاملة إلا نصف الاسرائيليين و النصف الاخر لم يخدم في الجيش الاحتياط يوما واحدا.[72]

و في اطار محاولات الدمج تسعى الحكومة الى ادراج شرط توفر الخدمة العسكرية في السيرة الذاتية لقبول العمل في المؤسسات والشركات الاقتصادية الحكومية وغير الحكومية ،ولا شك ان الخدمة العسكرية المهنية الدائمة هي قناة تسهل الانتقال الى اوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي.بصورة سريعة. كما عملت على تعظيم المخاطر الامنية في سبيل توحيد مجتمعها من خلال حروبها الخارجية مع محيطها .اذ دعا احد باحثي علماء الاجتماع الاسرائيلي بتبنى فكرة المهلة الاجتماعية بقوله بتغيير الجهاز الاجتماعي في حالة الحرب من وضع تكثر فيه الاهداف التي يتناقص احدهما الاخر كما هو الحال في المجتمعات المنفتحة و الحديثة الى وضع لا يوجد به الا هدفين اساسيين و تتم تعبئة غالبية المرافق الاجتماعية لمصلحة الهدف الاساسي الذي يعني استمرار الجماعة[73] وهنا يقصد بالاستمرار الامن بسبب الطبيعة الخاصة للدولة الصهيونية .

كذلك عملت الحكومة على وضع شرط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية شرطا اساسيا لبلوغ اي اتفاق للتسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني مما ادى الى فشل اغلب المعاهدات بسبب مناقشة قضايا تمس الهوية مثل حق العودة. اللاجئين سواءا في كامب ديفيد الثانية سنة 2000 او خريطة الطريق 2003 وذلك بهدف المحافظة على التماسك المجتمعي الداخلي لأنه من خلال الاعتراف تثبت اسرائيل صدقية الاساطير الدينية اليهودية .

تأكيد الحكومة على ديمقراطيتها الشاملة التي تستوعب كل الاختلافات في اطار احترام الحقوق والحريات في نصوصها القانونية، اذ تشير وثيقة الاستقلال 1948 الى ان دور الدولة اقامة مساواة في الحقوق والحريات اجتماعيا وسياسيا دون التميز من ناحية الدين او العرق او الجنس ،كما يشير البند 17 من قانون الاساسي للكنيست 1985 الى منع المشاركة في انتخابات الكنيست على اية قائمة اذ تنافت مع طابع الدولة اليهودي الديمقراطي وغير العنصري وبذلك فان هذه النصوص القانونية هي احدى اليات الدمج ذات الصبغة القانونية.

وعلى الرغم من سعي الحكومة الى دمج المجتمع الاسرائيلي وفقا للآليات السابقة إلا ان هنالك العديد من الاشكالات التي اعترضتها منها :

1- عدم قدرة اندماج اليهود الشرقيين بسبب حالة الانكار والاحتقار التي مازالت تمارس عليهم بالإضافة الى عدم تغير وضعهم مما ولد شعورا غاضبا لديهم.

2- فرض الاشنكاز والمتدينين شروط الاندماج وظروفه على اليهود الشرقيين مما يجعل اندماجهم صعبا لا يتماشى وصوراتهم و طموحاتهم.

3- عدم قدرة الحكومة على التخلي على النزعة العدائية اتجاه العرب ومعاملتهم كمواطنين، مما قد يؤدي الى خلق معارضة مشتركة عربية سفردايمة اساسها الاضطهاد المشترك من قبل الحكومة.

4- اشكالية الهجرة المعاكسة نتيجة للوضعية التي اصبح اليهود يتذمرون منها داخل اسرائيل .

5- الزيادة الكبيرة في النمو الديمغرافي العربي رغم الاجراءات الحكومية وهو الذي قد يعيق عملية الدمج.

6- ظهور البعد الطائفي او التوتر العنصري من الحين الى الاخر ليعين عن وجود شرخ مجتمعي.

7- عدم وضوح المسافة ما بين العسكري و المدني مما يؤثر على الحياة المدنية و يجعل المجتمع يذوب في بوتقة واحدة فترات الحروب و يعود الى الصراع فترات السلم.

و في الاخير يمكن القول ان واقع المجتمع الاسرائيلي يدل على توسع الهوة الثقافية والاقتصادية والسياسية بين فئات المجتمع الاسرائيلي ليعكس وضعا دائما من التوتر العنصري ينفجر من حين لأخر ليعلن عن وجود تمييز عنصري و ينفي الديمقراطية وهو ما يجعلنا نتساءل عن مستقبل الامن القومي الاسرائيلي في ظل هذه التناقضات.

ان معادلة الهجرة المتنوعة ،الديمقراطية ،الهوية اليهودية تعتبر معادلة كيميائية لا تكتمل إلا بوجود الامن من جهة. ومن جهة اخرى لا يمكن الابقاء على عدم تجاوز الفوارق المجتمعية بفكرة امن الدولة إلا من خلال مركزية هذه الفكرة في فكر وعقيدة كل فرد في الطوائف والعرقيات اليهودية .وبذلك يمكن القول ان مسالة التجانس الاجتماعي الاسرائيلي منذ البداية وتقريبا بعد حرب 1967 تحديدا اصبحت ضمن الاجندة السياسية الاسرائيلية للأمن الجاري و الذي يعني الاستعداد المستمر للحرب من اجل البقاء ،فمستقبل الامن الاسرائيلي مرهون بمدى نجاح الحكومة في خلق توافق داخلي ضمن عملية سياسية مهيكلة تحتوي كل الفئات بما فيها العربية باعتبارها اهم اشكال يمكن طرحه في هذا المجال.

كذلك الامر يتوقف على مدى الاحتواء الاقتصادي للفئات المهمشة وكذا الجانب التعليمي والثقافي لتخفيف حدة الصراع العرقي على الاقل في الفترة الحالية. وبما ان الدولة اليهودية تعرف هويتها من خلال يهوديتها وتحاول البقاء والاستمرار من خلال جملة من المعتقدات الدينية والتي في اغلبها اساطير غير مثبتة تاريخيا ،فان معالم انهيارها في ظل التناقض المجتمعي مطروحة في ظل غياب التهديد الخارجي الذي يبقي النقطة المحورية بيد الحكومة في اختزال صراعاتها الداخلية ضمن التهديد الوجودي العربي.

الهوامش :

1- عزمي بشارة ،من يهودية الدولة حتى شارون دراسة في تناقض الديمقراطية الاسرائيلية ،القاهرة :دار الشروق، 2005 ،ص 51 .

2- عادل محمود رياض ،الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة ،بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،1989 . ص264

3- روجيه قارودي ، الاساطير المؤسسة للسياسة الاسرائلية ، القاهرة : دار الشروق ،ص 26

4- انظر اسماعيل علي محمد ،عن الجذور الفكرية لانحراف الشخصية اليهودية ، جامعة الازهر :دار الكلمة للنشر و التوزيع .ويعقوب ملكين، اليهودية العلمانية ، ترجمة احمد كامل راوي ،مركز الدراسات الشرقية ، العدد 25 ، 2003 .

5- خالد وليد محمود، افاق الامن الاسرائيلي... الواقع و المستقبل الأردن كلية الدراسات العليا ،2007،ص 25

محمد ارمين كربيت ،دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الاسرائيلي بعد 2006 . القاهرة : دار الجندي للنشر و التوزيع ص 23-118 .

[7] الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام 1952 ، ص 15.

[8] نبيل محمد السهلي ، ملامح البنية الديمغرافية و السياسية و الاقتصادية و العسكرية لاسرائيل حتى عام 2015 . ط 1،سوريا: دار صفحات للنشر و التوزيع ، ص 83.

[9] نفس المرجع ص 84.

[10] ابو سمرة،"زئيف جابوتنسكي و القضية الفلسطينية"،قضايا فلسطينية ،38 -37 ،2010 ،ص28.

[11] رودمان ، "النظرية الامنية الاسرائيلية "،مركز التخطيط الفلسطيني ،3-4 ،ديسمبر 2001.

[12] بار،إيل و اخرون.اسرائيل 2020-اسرائيل في اجواء السلام ، ترجمة المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية الفلسطينية ،2003، ص 96.

[13] سفر التكوين الاصحاح 12(7.8)

[14] سفر التثنية ، الاصحاح 11(24،25)

[15] صحيفة جيروزاليم بوست 10 اغسطس اب 1967 .

[16] نبيل محمد السهلي ، مرجع سابق ، ص 12

[17] نفس المرجع ص 14

[18] عطايا ، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية .ط 1 ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ،1998،ص 18.

[19] ابو سمرة ،مرجع سابق ،ص 28

[20] نبيل محمد السهلي، مرجع سابق، ص11.

[21] محمد اسماعيل محمد الجيش،الاوضاع الداخلية في اسرائيل و اثرها على حرب 67 ، الجامعة الاسلامية غزة، قسم التاريخ و الاثار، ص 18.

[22] نبيل محمد السهلي ، مرجع سابق ، ص 13.
[23] نفس المرجع .نفس الصفحة.
[24] محمد اسماعيل محمد الجيش، مرجع سابق، ص 18
[25] نفس المرجع ص11.
[26]نفس المرجع ص 19
[27] نفس المرجع ، 219.
[28] نفس المرجع ، 220.
[29] - عبد الرحمن صبري ، اثر الانفا ق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي الفترة 1950-1970 ، ط1، معهد الانماء العربي بيروت، ص 45.
[30] - ايمان احمد رجب ،الهوية ام المصلحة ما الذي يتحكم في علاقات الدول الخارجية، السياسة الدولية ،العدد 186،اكتوبر 2011،المجلد 46 ، ص6.
[31]- نفس المرجع،ص 6.
[32] - نفس المرجع ،ص7.
[33] - نفس المرجع ، ص20.
[34] - انور محمود زناتي ،يهود البلاد العربية،المستقبل العربي ، العدد 433، مارس 2015 ،ص174.
[35] - نفس المرجع ،ص 175.
[36] - نفس المرجع ،ص 176.
[37] - Keithw.whitelam .the invention of ancient israeal : the silencing of palestinian history .new york routledage 2002
http://www.meforum.org/1218/the - invention- of- ancient- israeal .
[38] - نادية سعد الدين ،مأزق الدولة اليهودية و الصراع العربي الاسرائيلي ،المستقبل العربي ،العدد424،جوان 2014 ، ص27.
[39] - العبرانيون مصطلح يدل على الذين جاؤوا مع ابراهيم عليه السلام و عبرو من بلاد الكلدانيين الى ارض كنعان سموا بالعبرانيين لعبورهم نهر الفرات انظر:اسماعيل علي محمد ،عن الجذور الفكرية لانحراف الشخصية اليهودية،جامعة الازهر: دار الكلمة للنشر و التوزيع .
[40] - نادية سعد الدين ، مرجع سابق ،ص36 .
[41] - مأمون كيوان ،مستقبل المجتمع الاسرائيلي جدل الاستقرار و التعايش الذاتي، شؤون الاوسط، ص34 .
[42] - اشرف رضا،محجوب عمر ، الفجوة الصراع الطائفي في المجتمع الصهيوني ، ط 1، دار البيادر للنشر ، ص 127.
[43] - نفس المرجع ، ص 110 .
[44] - انور محمود زناتي ، مرجع سابق ،ص183.
[45] - محمد جيش ، مرجع سابق ، ص232.
[46] - اشرف رضا،محجوب عمر ،مرجع سابق ، ص55.
[47]- محمد جيش ، مرجع سابق ، ص234.
[48] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.
[49] - نادية سعد الدين ، مرجع سابق ، ص33
[50] - اشرف رضا،محجوب عمر ،مرجع سابق ، ص140.
[51] - مأمون كيوان، مرجع سابق ، 39.
[52] - نادية سعد الدين ، مرجع سابق ، ص32
[53] - نادية سعد الدين ، مرجع سابق ، ص33.
[54] - عبد القادر عبد العالي ،"التصدع الديني من خلال الحالة الاسرائيلية "، ، مجلة انسانيات ، 227 ،العدد 38
http://journals.openedition.org/insaniyat/3167
[55] - نادية سعد الدين ، مرجع سابق ، ص34
[56] - نفس المرجع ، نفس الصفحة
[57]- نفس المرجع ، نفس الصفحة
[58] - احمد ابو دقة ، "الجيش الصهيوني العقيدة القتالية و تحديات المستقبل ط، البيان ،العدد 315، ص67 .
[59] - نفس المرجع ، نفس الصفحة
[60]- عزمي بشارة ، من يهودية الدولة حتى شارون دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، ط1، القاهرة : دار الشروق ، ص 19.
[61] - علاء الدين محمد منصور ، الامن القومي الاسرائيلي و انعكاساته على عملية السلام مع الفلسطينين 1999-2011، جامعة الازهر غزة ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية قسم العلوم السياسية ، ص 92
[62] - خالد محمد ابراهيم ابو غولة ، المسلمون في اسرائيل دراسة في النمو و التطور الديمغرافي
[63] - نفس المرجع
[64] - مامون كيوان ، مرجع سابق ، ص 35.
[65] - ابو دقة احمد ،الجيش الصهيوني العقيدة القتالية و تحديات المستقبل ، ص 67.
[66]- علاء الدين محمد منصور،مرجع سابق ،ص93 .
[67] - نفس المرجع ، نفس الصفحة .
[68] - عزمي بشارة ،مرجع سابق الذكر ، ص 125.
[69]- علاء الدين منصور،مرجع سابق ،ص94 .
[70] - عزمي بشارة ،مرجع سابق الذكر ، ص 108
[71]- نفس المرجع ، ص 111.
[72] - نفس المرجع ، ص 128.
[73] - مأمون كيوان ، مرجع سابق ، ص 38.